

اليمن؛ الثورة الثانية

■ حميدي العبدالله

اندلعت في اليمن عام 1962 ثورة أطاحت بالنظام الإمامي، ونقلت اليمن من غياهب القرون الوسطى إلى القرن العشرين، ولكن درجة التخلف وانتشار الفقر، وحالة الاضطراب المتواصلة، والتخولات الخارجية، لا سيما من الغرب والسعودية، حُجِّمت الثورة ومنعتها من تحقيق أهدافها الكبرى، وأسست لاندلاع ثورة ثانية. عندما بدأت موجة «الربيع العربي» تحرك الشعب اليمني من جديد، وحاول استكمال مهام الثورة الأولى، ولكن التبدلات الخليجية وتحديدا من قبل السعودية، وتدخلات الحكومات الغربية، أجحضت التحرك الشعبي واختزلت الثورة بعملية تغيير وجه النظام عبر استبدال الرئيس علي عبدالله صالح بنائبه الرئيس الحالي لليمن. أشار ذلك حالاً من الإحباط والسخط وأدى إلى اندلاع الثورة اليمنية الثانية، أي الثورة التي يشكل حزب أنصار الله عمودها الفكري، وبديهي أنّ عوامل نجاح الثورة الثانية متوفرة بقوة إلى درجة يسهل معها استنتاج الانتصار، وتمكن هذه العوامل بالآتي:
الأول: حجم التأييد والالتفاف الشعبي حول الشعارات وخطة شبليها، وفئة مقاوميه، وجرأة قادتها، وضوء شعبيها، وقدرته الكبيرة على الصبر والتحمل والنبات، فما شكى ولا أن، ولا يكبي ولا يُذفر، ولا يتزَم ولا تاوَد، بل سبق المقاومة في مواقفه، والتنظيمية، ما جعله يقبل بالأمر المتحدّد، المفاوضات، وعدم تقديم تنازلات للعدو أياً كانت، بحجة أنّ الشعب قد تعب، وأنّ ما أصابه أكبر من قدرته على الاحتياط، وأنّ ما يتطلّر في حال مواصلة العدوان سيكون مرزلاً وأومرغيا، وسيكون شدّد وأقسى مما يتوقّعون.

أمام الورطة العسكرية، والمغامرة غير المحسوبة العقبات، والعجز الفاضح عن تحقيق نصر واضح على المقاومة الفلسطينية، باتت خيارات العدو «الإسرائيلي» الخروج من المازق محدودة جدا ولكنها واضحة، وأصبح يعرفها السياسون والعسكريون، والمراقبون والموطنون على السواء، وهي جميعها بالنسبة إلى حكومة الكيان الصهيوني خيارات سيّئة، لا تتناسب مع الطموح، أو تلّبي الأملال التي كانوا يعرّفون أنفسهم بها، فالإختيار والمفاضلة بينها بالنسبة إلى العدو الصهيوني سيّئة ووحرجة.

لكن أصبح لزما على الحكومة الإسرائيليّة أن تقرّ، فألوت كل بعد في صالحها، والظروف باتت لا تخدعها، ومعسكر الحلفاء وإن كان صادقا في حلفه الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني، وبلا تخفى عنه، ولا يتكره في أزمنة وحيدا، إلا أنه أخذ يتزَمّر ويكتم، وربما شرع بعضهم في ممارسة الضغط على الحكومة «الإسرائيلية»، وإن بدا ضغطا خفياً غير ظاهر، ناعما غير خشن، دبلوماسيا غير فظ، إلا أنه يدل على غضب الحلفاء، ويبدى عدم رضاهم عن أداء وسياسة الحكومة «الإسرائيلية».

كما بات من الواضح للعدو الإسرائيلي أنه من المستحيل نزع سلاح المقاومة، وتفكيك بنيتها العسكرية، أو القضاء على قياداتها السياسية والعسكرية، وإن كان قد نجح في اغتيال بعضهم، بل إنّ أنه يدرك أنّ قيادة المقاومة ما زالت بخير، وأنّ مؤسساتها متماسكة، وتنظيماتها قائمة وقوية، وقدراتها على التواصل والتنسيق والاحتجاج ما زالت كبيرة، فضلا عن قدرتها على الصمود والمواصلة، بل أنها تبدي

رابعا: طبيعة الخطاب الهودي الذي يتبناه «أنصار الله» على الرغم من محاولات دفعهم بتهمه الطائفية، ووضع وطنية هذا الخطاب في عدائه للغرب ولدإسرائيل»، وتمسكه بحقوق المواطنين والعمل على تحقيقها في وجه ازدياء السلطة لهذه الحقوق.

خامسا: واقعية الشعارات السياسية والمطالب التي رفعها هذا التيار، والتي تركزت حول ثلاثة شعارات يصعب على أحد رفضها، وهي استقالة الحكومة الحالية، وإلغاء سياسة «الرجعة» التي أدّت إلى رفع أسعار المشتقات النفطية، وتطبيق «مخرجات» مؤثر الحوار الوطني.

بديهي أنّ هذه الشعارات تعبّر عن مصالح كلّ اليمنيين، أو على الأقل الأغلبية الساحقة منهم، وهذا هو الذي يفسّر هذه المشاركة العارمة في المسيرات والاعتصامات التي دعا إليها عبد الملك الحوثي.

■ نصّار ابراهيم

الصمود والمقاومة الفلسطينية الباسلة في غزة قد تشكل لحظة قطع سياسي وثقافي واجتماعي ايجابي في التجربة الفلسطينية الممتدة... غير أنّ ذلك الأزمة بقدرة واستعداد القوى السياسية الفلسطينية عامة، وقوى اليسار الفلسطيني خاصة، على استثمار دروس هذه التجربة والارتكاز عليها لإطلاق عملية نقد وإعادة البناء استراتيجية لذات الوطنية على مختلف المستويات.

فقد فءا العدوان الوحشي الأخير على الشعب الفلسطيني وقواه المقاومة في غزة في تموز 2014 في لحظة قاسية فلسطينيا ولعالميا، حيث كان الواقع الفلسطيني واليزال يعاني من أزمة عميقة وعلى مختلف الأبعاد، تجلّى ذلك بشكل رئيسي في مفاعيل الانقسام الداخلي وتأثيراته على النضال الوطني الفلسطيني الحقيقي؛ إضافة إلى استمرار العسار على غزة، ثم التحولات الهبوطية للمقاومة هناك، لتصبح معادلا ضيقا لحركة حماس، وهنا ليس المقصود بالاتكيد الإغراق على الفئز عن دور وقوة حركة حماس، بل المقصود كشف أبعاد وهذاف المعاملة التمييزية المرتبطة تلك المقاومة وغزة بالمجمل واختصارها بمحركة حماس، أي بذات الصورة التي تجري فيها العملية اختصار الضفة الفلسطينية في حركة فتح.

وفي ذات السبيل تاتي الإشكاليات التي ترتبت على سياسات وتكتيكات حركة حماس التي أصبحت معكومة بذات المعادلة التي حكمت مواصل وقول حركة فتح منذ توقيع اتفاقيات أوسلو، أي معادلة السلطة والمقاومة التي انتهت إلى ما يشبه ابتلاع السلطة لحركة فتح وإضعاها لسفك السلطة وتوزّات الصالح ومرآجز قويا فيها، هذا بالإضافة إلى حالة الارتباك التي سادت في حركة حماس على صعيد تحديد الأولويات، الناتجة عن إشكالية العلاقة مع حركة الإخوان المسلمين ممّا أضّر ويعمق بصورة وتحالفات حماس كحركة مقاومة وطنية تحريرية فلسطينية.

و كما ضاعف من ذلك الأزمة وبنيتها في الواقع الفلسطيني أيضا تجويف الحركة السياسية والاجتماعية في الضفة الفلسطينية من ضمايينها الكفاحية في سياق بذناميات الإضخاع والترويض السياسي والاقتصادي والثقافي والأمني المتواصل، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة والفقر، الأمر الذي حشر الحركة السياسية والشعبية في الضفة الفلسطينية ضمن سفق الخيارات السياسية المعكومة معادلة التفاوض والعمل الدبلوماسي وشيء أعيد من ذلك، ترافق كل ذلك مع انغلاق أفق التسوية السياسية في ظل التعتف «الإسرائيلي»، ورفض المواصلة بحقوق الشعب الفلسطيني في قدمها حتى اليوم، والاعتصاف بسياسة الاستيطان في الضفة عموما وفي القدس المحتلة والمحاصرة على كل الخصوص.

مجمل المظاهر العشار إليها اعلاا كانت تتحرك ضمن سياقات اقليمية وتحولات استراتيجية كبرى يشهدها الشرق الأوسط بكل ما يرافقها من تدلات خارجية ومن تغيرات في موازين القوى، وحالة استقطاب طائفي وديني وعنف اجتماعي وسياسي وثقاف بشامل. في ضوء ما تقدم اتى أهمية وقيمة النهوض بدور اليسار الفلسطيني كمهمة وطنية حيوية لتنمير نتائج صمود ومقاومة الشعب الفلسطيني في غزة... فالصمود حيوية لتنمير نتائج صمود والمقاومة الفلسطينية في غزة... فما عجزت عن بصورة نسبية... بل يمكن القول إنها انفتت هذا اليسار من التلاشي بالمعنى السياسي والثقافي... ذلك اليسار الذي دخل ومنذ أوسلو في حالة من الضياع والارتباك في ظل معادلة ثنائية فتح - حماس، الأمر الذي أفقد المجتمع الفلسطيني وبصورة موضوعية قوة أساسية كان عليها أن يقوم دورها ووظيفةها سياسيا وثقافيا واجتماعيا كقوة قادرة على حفظ أو فرض التوازن وكسر تلك الثنائية الضارة من دون التقليل من أهمية ودور ومكانة كل من

غزة تنتصر: العدو بين الخيارات الصعبة والحلول المكلفة

■ مصطفى يوسف اللداوي

ظلّ العدو الصهيوني أنّ عدوانه على قطاع غزة سيكون شأبها لعديءاته السابقة، وأنّ أيام العدوان لن تتعدّى الشهر يأتي حال، وإن تجاوزت الشهر فيأيام قليلة كعدوانه على لبنان في العام 2006، الذي استمرّ ثلاثة وثلاثين يوما، انتهت بعدها كافة العمليات العسكرية، بقرار صدر عن مجلس الأمن الصوري، أخرج الكيان من الحرج الذي وقع فيه، مسلما بججزء عن طرء المقاومة إلى شمالي اللباني، وفضله في نزع سلاحها، وتصفيّة قيادتها، وتفكيك بنيتها العسكرية والتنظيمية، ما جعله يقبل بالأمر المتحدّد، لتتوب عنه في تحقيق ما عجز عن تحقيقه.

لكن قيادة العدو «الإسرائيلي»، السياسية والعسكرية قد أخذت الحسّاب، ولم تحسن التقدير، ولم تات النتائج وفق نظها، ضدّ العدو الصهيوني بكل أركانها أمام فئات المقاومة وصمودها، وفئة مخازنها، وئراء مستودعاتها، وعنفوان شبليها، وقوة مقاوميه، وجرأة قادتها، وضوء شعبيها، وقدرته الكبيرة على الصبر والتحمل والنبات، فما شكى ولا أن، ولا يكبي ولا يُذفر، ولا يتزَم ولا تاوَد، بل سبق المقاومة في مواقفه، والتنظيمية، ما جعله يقبل بالأمر المتحدّد، المفاوضات، وعدم تقديم تنازلات للعدو أياً كانت، بحجة أنّ الشعب قد تعب، وأنّ ما أصابه أكبر من قدرته على الاحتياط، وأنّ ما يتطلّر في حال مواصلة العدوان سيكون مرزلاً وأومرغيا، وسيكون شدّد وأقسى مما يتوقّعون.

أمام الورطة العسكرية، والمغامرة غير المحسوبة العقبات، والعجز الفاضح عن تحقيق نصر واضح على المقاومة الفلسطينية، باتت خيارات العدو «الإسرائيلي» الخروج من المازق محدودة جدا ولكنها واضحة، وأصبح يعرفها السياسون والعسكريون، والمراقبون والموطنون على السواء، وهي جميعها بالنسبة إلى حكومة الكيان الصهيوني خيارات سيّئة، لا تتناسب مع الطموح، أو تلّبي الأملال التي كانوا يعرّفون أنفسهم بها، فالإختيار والمفاضلة بينها بالنسبة إلى العدو الصهيوني سيّئة ووحرجة.

لكن أصبح لزما على الحكومة الإسرائيليّة أن تقرّ، فألوت كل بعد في صالحها، والظروف باتت لا تخدعها، ومعسكر الحلفاء وإن كان صادقا في حلفه الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني، وبلا تخفى عنه، ولا يتكره في أزمنة وحيدا، إلا أنه أخذ يتزَمّر ويكتم، وربما شرع بعضهم في ممارسة الضغط على الحكومة «الإسرائيلية»، وإن بدا ضغطا خفياً غير ظاهر، ناعما غير خشن، دبلوماسيا غير فظ، إلا أنه يدل على غضب الحلفاء، ويبدى عدم رضاهم عن أداء وسياسة الحكومة «الإسرائيلية».

كما بات من الواضح للعدو الإسرائيلي أنه من المستحيل نزع سلاح المقاومة، وتفكيك بنيتها العسكرية، أو القضاء على قياداتها السياسية والعسكرية، وإن كان قد نجح في اغتيال بعضهم، بل إنّ أنه يدرك أنّ قيادة المقاومة ما زالت بخير، وأنّ مؤسساتها متماسكة، وتنظيماتها قائمة وقوية، وقدراتها على التواصل والتنسيق والاحتجاج ما زالت كبيرة، فضلا عن قدرتها على الصمود والمواصلة، بل أنها تبدي

الجهة الشعبية لتعيد بمقاومتها حضورها

الاعتبار لليسار الفلسطيني... فهل سيكون بمقدورها وحيدة؟

البركتين في النضال الوطني الفلسطيني.

بطبيعة الحال لا تصعد هذه المقاربة إغفال أو تجاهل دور قوى المقاومة الفلسطينية الأخرى وخاصة حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي اللتان تضرّرتا نوعيا وسياسيا منذه الواجبة...بالإضافة إلى كتائب الأقصى والناصر صلاح الدين وعيد القادري الحسيني وفصائل المقاومة الشعبية وكتائب جهاد جبريل وغير ذلك من القوى المقاتلة في الميدان، إن محاولة للارتقاء بالذات وبالادوار من على قاعدة التكامل والتشابك في سياق يقاومة وطنية شاملة تترقى إلى مستوى التضحيات والبسالة التي أدياها الشعب الفلسطيني في مقاومته للعدوان الوحشي المستمر على غزة وغير نضالاته المتواصلة على مر التاريخ... هذا يعني أنّ ذات الأسئلة والتحديات مطروحة أيضا على القوى الأخرى وبذات القوة... فهذه فرصة لكي تعيد القوى السياسية الفلسطينية جميعها تقييم واقعيها ودوارها بهدف تجديد بنائها وخطابها ويعرّفوا استراتيجيات عملا مستندة في ذلك إلى الحقائق والنتائج والدروس التي أفزرتها التجربة الفلسطينية الممتدّة والتي توجّت بالمقاومة الباسلة والصمود الشعبي الحاسم في غزة وعلى مختلف المستويات.

إنّ، الواقع الفلسطيني بجوانبه المختلفة يضع القوى السياسية أمام أسئلة وتحديات جديدة أهمّها غياب استراتيجيات وطنية تقوم على التوازن بين مهمّة التحرّز الوطني وإنشاء الاحتضار وتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال وهمام البناء الاجتماعي وتلبية حقوق واحتياجات المجتمع الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية. هذه التحديات العميقة والفضيالية وتؤشر إلى ضعف وهماشية قوى اليسار الفلسطيني، التي وبالرغم من كل تاريخها في النضال الوطني وما قدمت من تضحيات، فإنّ تكاد تكون غائبة عن الفعل والمبادرة، والمقصود بهذا القدرة على التأثير في الأحداث والتصدي الحازم لعملية تصفية الحقوق الوطنية الفلسطينية، التي كانت تجري في إطار بنديتين أساسيتين: الأولى: سياسات الاحتلال «الإسرائيلي» القمعية والعنصرية ضدّ الشعب الفلسطيني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

الثانية: حالة الانقسام والصراع ما يرافقها من عملية استقطاب سياسي وإضعاف على أساس ثنائية فتح - وحماس وما ترتب على هذا الانقسام من ضرب لمفهوم الوحدة الوطنية الفلسطينية سياسيا واجتماعيا وجغرافيا، فضلا تعطل مؤسسات الشعب الفلسطيني سواء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية أو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والاتحادات الشعبية، انطلاقا من هذه الحقائق فإنّ هناك مجموعة من الأسئلة الأساسية التي تواجه قوى اليسار الفلسطيني في هذه المرحلة ومنها: هلقوى اليسار الفلسطيني تلك القدرة والإرادة على إعادة تجديد ذاتها داخليا، وكيف؟ وهل هي قادرة على صياغة استراتيجية موحدة لقوى اليسار الفلسطيني، سياسيا وتنظيميا، لكي تجيب على الأسئلة المطروحة التي يواجهها الشعب الفلسطيني، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا؟ وهل قوى اليسار الفلسطيني قادرة على تقديم نفسها كقوة سياسية واجتماعية وثقافية ونضالية تكسر معادلة الاستقطاب الضارة بين حركة حماس، بخياراتها الاجتماعية والثقافية التي تقوم على مقاربة الإسلام السياسي الذي يعيش أزمة في مصر وسورية وتونس وليبيا وتركيا من جانب، وحركة فتح التي تتموّض خياراتها في سياق التجربة النيوبريالية السياسية واجتماعيا واقتصاديا من جانب آخر؟

في مجابهة الأسئلة الاجتماعية والسياسية والثقافية التي يطرحها الموقف الفلسطيني، فنّ أي يسار هو إن؟! الآن هي لحظة مناسبة لكي يغادر اليسار الفلسطيني حالة الارتباك والهماشية نحو المبادرة والفعل، وإذا لم يبادر فسيفتح عن مسرّع الأحداث والتاريخ، فالشعب الفلسطيني يراقب وينظر ويعاني ويضخّي، وفي الوقت نفسه يتابع ما يجري في المستوى العربي والعالمي، وهو يدرك في عمارة حالة الارتباك والتردد والعموية التي تحكم مواقف وممارسة قواد السياسية بمختلف أطرافها في التعامل مع اللحظة التاريخية. هي لحظة مناسبة لقوى اليسار الفلسطيني ليجتحرّ، ذلك لأنّ طرفي

البناء

غزة تنتصر: العدو بين الخيارات الصعبة

والحلول المكلفة

رغبة في المواجهة، وتحجّين فرص الاشتباك، وتعتقد بأنها قادرة برها على تحقيق بعض الكسب العسكري على الجيش «الإسرائيلي».

على حكومة العدو الصهيوني أن تقرّ في الأيام القليلة القادمة ماذا ستفعل، وكيف ستصنّف، إذ من المستحيل عليها وعلى المجتمع الدولي أن تستمرّ في الراوحة مكانها، من دون أن تخطو خطوة إلى الأمام أو إلى الخلف، أو أن تركب حافلة صديقة تقلها وتقلها إلى نقطة أمنة، أو أن تحقق أهدافها التي أعلنتها، وهذا أمر بات في حكم المستحيل وغير الممكن.

كان لزما على الحكومة الإسرائيلية وقيادة جيش

العدوان الاختيار بين جملة خيارات صعبة ومعقّدة:

- الحقبول بالشروط الإنسانية والإنسانية والوطنية للشعب الفلسطيني، ومواصلة المفاوضات عبر الوسيط المصري، وعلى أنساق الورقة المصرية التي عدّنها الوفد الفلسطيني المفاوضات، على أن يلتزم ما يتّم الاتفاق عليه، ويقرّ بأن العودة إلى الحال السابق غير ممكن، وأن إقرار سياسة التهدئة مقابل التهدئة غير مجدبة، لأنها ستقود حتما إلى حرب جديدة.

- مواصلة التعاون في حرب الاستنزاف طويلة، وتحمل نتائجها على «الإسرائيليين» واقتصادهم وحياتهم العامة، بالإضافة إلى صورة العدو السيّئة لدى المجتمع الدولي، في ظل التدمير والخراب وقتل المدنيين واستهداف المؤسسات، واستخدام القوة المفرطة، والأسلحة الحزّمة دوليا، علما أنّ المقاومة كانت تستضي في حرب الاستنزاف، لهذا الحالة الطبيعية بين شعب محتلة أرضه، وبين عدو غاصب يحتل الأرض ويتهنك المخزّمات.

-إعادة احتلال قطاع غزة، عبر اجتياح بري واسع، علما أنّ العملية البرية ستكلف العدو الكثير، وستكبد فيها خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات والممتلكات والاقتصاد وكافة مرافق الحياة، وسيكون مضطرا للبقاء في قطاع غزة لسنوات عدة، يتحمّل فيها كافة المسؤوليات تجاه الشعب الخاضع لسلطته.

أو أن توقف العمليات الحربية العدوانية من طرف واحد، وتتعامل مع الأحداث بما يناسبها، وهي حالة تشبّه حرب الاستنزاف، وقد تقود إليها، كما قد تؤدّي في حال وقوع خسائر كبيرة إلى نشوب حرب جديدة، أو القيام بأعمال انتقامية واسعة.

إن تقبل بإحالة قضية قطاع غزة إلى مجلس الأمن الدولي، لتتكفل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ودول أوروبا الغربية، بتحقيق ما عجزت عن تحقيقه بالقوة، وهو خيار الأنسب والأفضل لها، إذ ترغّب أن تشرّك المجتمع الدولي كله في مراقبة غزة، والمقاومة، ومنع تسليحها، وتجنيف منابعها العسكرية، مقابل خدمات إنسانية كبيرة تؤدّيها الأمم المتحدة برعايتها وتحت إشرافها لسكان قطاع غزة.

أيامٌ قليلة للموازنة بين الخيارات الأتفة، ثم انجلت الصورة، فكان الانتصار.

مصطفى يوسف اللداوي

مستشار سياسي وعضو المجلس الوطني الفلسطيني

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

البناء

غزة تنتصر: العدو بين الخيارات الصعبة

والحلول المكلفة

رغبة في المواجهة، وتحجّين فرص الاشتباك، وتعتقد بأنها قادرة برها على تحقيق بعض الكسب العسكري على الجيش «الإسرائيلي».

على حكومة العدو الصهيوني أن تقرّ في الأيام القليلة القادمة ماذا ستفعل، وكيف ستصنّف، إذ من المستحيل عليها وعلى المجتمع الدولي أن تستمرّ في الراوحة مكانها، من دون أن تخطو خطوة إلى الأمام أو إلى الخلف، أو أن تركب حافلة صديقة تقلها وتقلها إلى نقطة أمنة، أو أن تحقق أهدافها التي أعلنتها، وهذا أمر بات في حكم المستحيل وغير الممكن.

كان لزما على الحكومة الإسرائيلية وقيادة جيش

العدوان الاختيار بين جملة خيارات صعبة ومعقّدة:

- الحقبول بالشروط الإنسانية والإنسانية والوطنية للشعب الفلسطيني، ومواصلة المفاوضات عبر الوسيط المصري، وعلى أنساق الورقة المصرية التي عدّنها الوفد الفلسطيني المفاوضات، على أن يلتزم ما يتّم الاتفاق عليه، ويقرّ بأن العودة إلى الحال السابق غير ممكن، وأن إقرار سياسة التهدئة مقابل التهدئة غير مجدبة، لأنها ستقود حتما إلى حرب جديدة.

- مواصلة التعاون في حرب الاستنزاف طويلة، وتحمل نتائجها على «الإسرائيليين» واقتصادهم وحياتهم العامة، بالإضافة إلى صورة العدو السيّئة لدى المجتمع الدولي، في ظل التدمير والخراب وقتل المدنيين واستهداف المؤسسات، واستخدام القوة المفرطة، والأسلحة الحزّمة دوليا، علما أنّ المقاومة كانت تستضي في حرب الاستنزاف، لهذا الحالة الطبيعية بين شعب محتلة أرضه، وبين عدو غاصب يحتل الأرض ويتهنك المخزّمات.

-إعادة احتلال قطاع غزة، عبر اجتياح بري واسع، علما أنّ العملية البرية ستكلف العدو الكثير، وستكبد فيها خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات والممتلكات والاقتصاد وكافة مرافق الحياة، وسيكون مضطرا للبقاء في قطاع غزة لسنوات عدة، يتحمّل فيها كافة المسؤوليات تجاه الشعب الخاضع لسلطته.

أو أن توقف العمليات الحربية العدوانية من طرف واحد، وتتعامل مع الأحداث بما يناسبها، وهي حالة تشبّه حرب الاستنزاف، وقد تقود إليها، كما قد تؤدّي في حال وقوع خسائر كبيرة إلى نشوب حرب جديدة، أو القيام بأعمال انتقامية واسعة.

إن تقبل بإحالة قضية قطاع غزة إلى مجلس الأمن الدولي، لتتكفل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ودول أوروبا الغربية، بتحقيق ما عجزت عن تحقيقه بالقوة، وهو خيار الأنسب والأفضل لها، إذ ترغّب أن تشرّك المجتمع الدولي كله في مراقبة غزة، والمقاومة، ومنع تسليحها، وتجنيف منابعها العسكرية، مقابل خدمات إنسانية كبيرة تؤدّيها الأمم المتحدة برعايتها وتحت إشرافها لسكان قطاع غزة.

أيامٌ قليلة للموازنة بين الخيارات الأتفة، ثم انجلت الصورة، فكان الانتصار.

مصطفى يوسف اللداوي

مستشار سياسي وعضو المجلس الوطني الفلسطيني

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

أراء

انتصرت فلسطين... وهُزمت «إسرائيل»

مصطفى يوسف اللداوي

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية